"من تداوليات الترجمة إلى تداوليات التعدد اللغوي"

أ.بلقرنين عبدالقـــادر*

مقدمة:

لقد تعاطت كثير من النماذج النظرية صناعة المعنى في الترجمة من مختلف الجوانب، غير أن ما غلب عليها في تعاطيها هو الإصرار على محاولة تفسير العلاقة بين المرجع والدال، ولو من منطلق اعتبار أن الوظائف اللغوية التي تكتنف البنى اللسانية إنما تنبثق من مقولة التواصل، وهو ما أفضى بكثير من تلك النماذج إلى الانغماس في الوظيفية النسقية، بل في بنوية كلاسية أحينا. ولعل الذي ظل يلزمها بذلك هو جاذبية الحامل اللساني بما يمثله من شرعية للمعنى من جهة المقارنة بين الأصل والترجمة.

ولقد ظلت الحال على ذلك إلى أن قرنت تلك النماذج شرعيةَ المعنى بالسياق والمقام، بدل البنى اللسانية، وهو ما كان بمثابة التحول من تفسير **الحدث** الترجمي إلى تحليل **الفعل** الترجمي، ضمن مقاربة تواصلية دائما، لكنها مقاربة تحتفي بأثر السياق في بناء استراتيجية المترجم وفي تفسيرها في الآن نفسه، وذلك على هدى وقبس من قصديته، التي تؤم تحقيق الفعل التواصلي وفق العناصر التداولية الهدف.

ولقد وفقت هذه المقاربة إلى أبعد الحدود الإبستمولوجية، حتى كادت تفرض تعريفا ينسحب على أنواع الترجمة كلها، لولا اختلاف السياقات وتعقيد بعضها، تعقيدا تتولد معه استراتيجيات ترجمية خاصة، تورق من خصوصية السياق، وتثمر ممارسات سوسيو- نصية جديدة بمعيارية جديدة، غايتها خفض تكلفة تعدد الترجمات بموجب شرعية التأويل، ونقصد هنا سياقات التعدد اللغوي (المؤسسي)، التي لا تصبح فيها الترجمة وسيلة التواصل الوحيدة فحسب، بل تصبح جنسا خطابيا قائما بذاته، ويصبح فيها توحيد الأفعال الكلامية ضرورة اقتصادية قبل أي اعتبار.

* أستاذ / تلمسان hamlet76dz@yahoo.fr

1. نقطة التحول:

لقد سمحت خصوبة المقولات التداولية بنشأة عدد من الحقول المعرفية المحايثة والحافة، التي تُعنى بالاستعمال اللغوي من مختلف الجوانب، ومن بينها تداوليات التعدد اللغوي، أو ما يعرف بالتداوليات بين-اللغوية Interlinguage pragmatics ، التي نشأت منذ عقدين من الزمن على أكثر تقدير، في كنف المقاربة الوظيفية للترجمة، وبفضاء المدرسة الألمانية، بفضل أعمال Blum-Kulka و Kasper، اللذين عكفا على تعليمية اللغة الأجنبية (L2) مع التركيز على محاولة وصف شروط إنتاج الأفعال الكلامية وفهمها في اللغة الهدف من قبل مكتسب اللغة (nonnative speaker).[1]

وقد أفضت هذه الدراسات، على خطى أعمال سبيربر وويلسون حول السياقين المعرفي والذهني، فضلا عن أعمال ليفنسون LEVINSON حول الاقتضاء والاستلزام، إلى إعادة النظر في تعريف موضوع التداوليات من: "**دراسة علاقة العلامة بمؤوليها**" إلى "**دراسة العلاقات بين اللغة والسياق**" أو حتى "دراسة استعمال السياق للاستدلال على المعنى."[2]

وعلى النحو نفسه تمت، في دراسات التعدد اللغوي، إعادة صياغة السؤال المنهجي من: "**ماذا** يفعل مستعملو اللغة بالسنن؟" إلى "**كيف** يفعلون ذلك؟"، لأن وجه الاختلاف بين الحدث التواصلي أحادي اللغة والحدث متعدد اللغات هو في طريقة الإنجاز والتأويل لا في فعل التواصل نفسه[3]، وهذا ما نقل النظر من الإنجاز إلى السياق، لأن السنن ثابت، سواء أكان المتفاعلون ناطقين باللغة أَم مكتسبيها، وأما المتغير فهو الخلفية الثقافية لأولئك المتفاعلين عن بعضهم بعض من جهة، وعن اللغة والسياق (متعدد اللغات) من جهة أخرى، وهذا ما تبحث فيه التداوليات بين-الثقافية Intercultural pragmatics:[5]

"تدرس التداوليات بين-الثقافية، بالأخص، الإشكالات الطارئة على التواصل بين أناس ذوي خلفيات ثقافية مختلفة وآفاق توقع ثقافية متباينة."[6]

وقد أثبتت شعبة التداوليات بين-الثقافية في هذا الصدد، أن اعتبار المقولات التداولية التقليدية، من الأفعال الكلامية إلى الاستلزام الحواري واللباقة ومبدأ الملاءمة...الخ، بمثابة مقولات كونية تنطبق على كافة أشكال التفاعل والتواصل البشريين مهما كانت اللغة، إنما هو "وَهْمٌ أنجلو

سكسوني"[7] تفنده حقيقة السياقات متعددة اللغات وكذلك حقيقة ما توصلت إليه آخر الدراسات في هذا المجال*.

ولما كانت الترجمة تقع في معمعة التواصل متعدد اللغات، فقد شكلت دراساتها مجالا خصبا لتطبيقات تداوليات التعدد اللغوي، على نحو ما أفرده باسل حاتم وإيان ميسون في كتابهما حول الترجمة بوصفها فعلا تواصليا(1997)، وبالتحديد في فصلهما حول استراتيجيات الحجاج من منظور تواصلي عبر-ثقافي[8]، الذي كشفا فيه أن الاختلافات النمطية بين الثقافات الشفوية والثقافات المكتوبة، تظهر بوضوح في استراتيجيات الحجاج وأساليبه البلاغية[9]، مما يفضي بالضرورة إلى اختلاف الأجناس النصية، وبتعبير آخر، يفضي إلى اختلاف الممارسات النصية.

والمقصود بالممارسة هنا، هو أن بعض الأساليب البلاغية عندما تتكرر أو تتوارد في سياقات مقامية متماثلة لدى صنف معين من المتكلمين، مع توفر شروط معينة، يصبح هذا التوارد ضربا من الممارسة الخطابية، التي تنقسم تبعا لعدد من المتغيرات، حسب بومان BAUMAN، إلى: لهجة؛ وسجل خطابي؛ وجنس خطابي:[10]

1. أما اللهجة: **فتتفاعل بانتظام في المجتمع بوصفها عنصرا وظيفيا، تجنح إلى تطوير علامات تعريفية في بنية اللغة وفي طريقة استعمالها، وتختلف عن اللغة بحسب الجماعات المجتمعية.**

2. وأما السجل الخطابي: **فهو مقام تواصلي يتكرر بانتظام في المجتمع، ويجنح إلى تطوير علامات تعريفية خاصة به في بنية اللغة وفي طريقة استعمالها، تكون مختلفة عن اللغة المستعملة في مقامات تواصلية أخرى.**

3. وأما الجنس الخطابي: **فهو نمط من الرسالة يتكرر بانتظام في المجتمع، ويجنح إلى تطوير علامات تعريفية داخلية، تختلف عن غيرها من أنماط الرسائل في السجل البلاغي للمجموعة.**

يمكن أن نستنتج من هذه العناصر المكونة للممارسة الخطابية، أن المتغير الوظيفي الذي يحرك التنوع الأسلوبي، في الإنتاج والترجمة على حد سواء، إنما هو متغير اجتماعي سياقي، لا تكاد

تكون له علاقة بطبيعة النظام اللساني، إلا في حدود ما يوفره من ذخيرة بلاغية، يستثمرها المتكلم بمقتضى قصديته. ولا يفضي بنا هذا إلى اعتبار الترجمة تواصلا متعدد اللغات في حد ذاتها فحسب، وإنما إلى اعتبارها جنسا خطابيا قائما بحد ذاته، لأنها تستثمر العناصر نفسها لتصبح ذات دلالة ثقافية بالنسبة لمستعمليها، ولأنها على الأخص، تنماز بوصفها استراتيجية تواصلية خاصة، من حيث اشتغال أفعالها الكلامية وتنميط منجزاتها اللغوية المتواردة.

وفي هذه المعادلة تكمن علاقة الدرس التداولي بنظرية الترجمة؛ فإذا كانت وظيفة المترجم هي تحقيق الإفهام من خلال إعادة تحيين النص الأصل في السياق الهدف، فهذا يستلزم أن يكون أدرى الناس بالسياقين وبمقتضيات الانتقال بينهما، وبتعبير آخر، أن يكون أدرى الناس باشتغال الأفعال الكلامية في السياقين، لأن أكثر اللغة اختزال وتلميح وإضمار، ومن هنا أيضا يمكن أن نفهم سبب اقتران أكثر المقاربات التداولية بمقولتي الإحالة والاقتضاء، خاصة وفق مبدأ الملاءمة لدى سبيلبر وويلسون (1986&1995) كما أشرنا أعلاه، وكما يوضحه غوت GUTT، في المثال أدناه[11].

(a) Joe: 'Will Sarah be long?'

(b) Pam: 'She is with Frank now'.

المثال رقم1

واضح أن (b) لا يجيب (a) على سؤاله، بل يُعلمه بأن سارة برفقة فرانك، وهذا يقتضي أن (b) يعرف فرانك ويعرف نتيجة وجودهما معا (طول الغياب من عدمه). ولا شك أن في هذا الحوار اختزالا شديدا للسياق وللمعارف السياقية، مما يسمح بتحقيق أقصى درجات الاقتصاد اللغوي في الحدث التواصلي، لكن هذا يتوقف على درجة الاشتراك في المعطى السياقي على الصعيدين المادي والإدراكي حسب تعريف ويلسون، كما يتوقف على استعمال اللغة، إما وصفا وإما تأويلا. فالاستعمال الوصفي للغة تكون الإحالة فيه إلى مادية العالم المتحدث عنه وإلى عناصر مادية، أما الاستعمال التأويلي فتكون الإحالة فيه إلى عناصر فكرية أو تعبيرية[12].

ويبدو أن نظرية الملاءمة في الترجمة، تتبنى منظورا شموليا للتواصل البشري، يُسلم بأن نجاح الاقتصاد اللغوي في الحدث التواصلي يتوقف على مبدأ الملاءمة القائم على استعمال اللغة وصفا

وتأويلا؛ وبالتالي لا يعتبر الترجمة مكافئة للأصل من حيث البنية أو المعنى، وإنما من حيث ملاءمة النص الهدف للسياق ولمقتضى المقام[13].

كذلك الأجناس النصية لا تؤدي دورا إلا بما ينسبه المترجم لها، فالقارئ يبحث عن الملاءمة قياسا إلى جنس النص الذي وصف له به الإنجاز اللغوي: فإذا وسم الكاتب/المترجم مذكرات شخصية بأنها رواية، فسوف يبحث القارئ عن عناصر الرواية لتحقيق الملاءمة مع ما يقرأ[14]، وهذا ما يحيلنا إلى فكرة ولادة الأجناس الخطابية من رحم الترجمة، وكذا إلى فكرة اعتبار الترجمة جنسا قائما بحد ذاته؛ وفي هذا المنحى، يعتبر غوت أن اشتغال الترجمة مماثل لاشتغال أي فئة من أجناس النصوص (الرواية، القصيدة، الملخص، إلخ.)[15].

الترجمة ممارسة مجتمعية متعددة اللغات:

إن السياق التواصلي عندما يؤطر ذخيرة رمزية (Capital symbolique)* هجينة وغير متجانسة، لعدد من المتفاعلين، ذوي لغات أُمّ مختلفة، لا يمكن أن يشكل ظاهرة لسانية بقدر ما يشكل سلوكا مجتمعيا وممارسة خطابية متفردة، أو "**اعتياداً** لسانيا" * " Un **habitus** linguistique"، إنْ جاز لنا اقتراض اصطلاح بيير بورديو.Pierre Bourdieu.[16] ذلك أنه يولّد نمطا من الأفعال وردود الأفعال الكلامية غير الموجودة في "الاعتياد اللساني" لأيّ طرف من الأطراف المتفاعلة، فينتج من ذلك "فضاء ثقافي ثالث"[17]، يكون تفاوضيا وتفاعلياً أكثر من الفضاء أحادي اللغة.

غير أن ما يميز مفهوم الاعتياد هو خاصية الخصوبة[18]، التي قد تجعل من تتبع خطيته واستمراره أمرا شبه مستحيل، مما قد يشكك في جدوى توظيف هذا المفهوم، لولا أن تلك الخصوبة الاعتباطية لا تكون إلا في الحدود المقامية الضيقة وأحادية اللغة، إذ إن فعل مفاوضة المعنى، الذي يميز التواصل متعدد اللغات، هو الذي يعدّل من هذه الخصوبة ويوجهها توجيها يتمثل أساسا في تقييس هذا التواصل، لتحقيق الاقتصاد الخطابي. ولسنا نأتي بخبر إن قلنا إن هذا التقييس لا يمكن أن ينشأ اعتباطيا، أو أن يخضع للكفاءة اللسانية الفردية، بل إنه يندرج ضمن سيرورة اجتماعية عامة، تحدد شروط إنتاج الخطاب وشروط تأويله، وموارده النصية وغير النصية.

كما لا يجب اعتبار هذا التقييس حصرا على النمط المكتوب، لأن انتقال المتكلم بين النمطين ذهابا وإيابا يؤثر في بنية اللغة، من حيث إن الخطاب المكتوب في السياق متعدد اللغات يجتهد في مجاراة الشروط أو المعايير المؤسسية، علما أن النص المحروف يستقل عن المعطيات المقامية أكثر من الخطاب المنطوق، غير أن التزام الثاني بالمعايير المؤسسية نفسها يخلق سجلا لغويا مختلفا. ومعنى ذلك أن التعدد اللغوي لا يعني تعدد اللغات المقحمة في الحدث التواصلي فحسب، بل يعني تعدد أشكال الكتابة أيضا[19]. وفضلا عن ذلك، فإن مفهوم "الممارسة" يقتضي التسليم بوحدة الوظيفة أو النسق؛ أي إنه لا يمكن اعتبار ناتج الترجمة ماديةً لسانية وتأليفا جُملياً منطوقا أو مكتوبا فحسب، بل يجب التسليم بأنه نسق مركب من جملة أحداث تواصلية، تشتغل بالتعاضد في وحدة وظيفية معينة، تخضع لشروط ومعايير إنتاج يمكن مقارنتها بشروط ومعايير إنتاج الخطاب[20]، التي يرى فيركلو فيها وفي المعايير المؤسسية الاجتماعية ما يسوغ اعتبار اللغة ممارسة اجتماعية؛ أي بوصفها مشروطة بالجوانب الأخرى، غير اللغوية من المجتمع:

"إن 'موارد الأعضاء' التي يعتمد عليها الناس في إنتاج النصوص وتأويلها هي موارد معرفية، بمعنى أنها قائمة في أذهان الناس، بيد أنها موارد اجتماعية أيضا، من حيث أن لها جذورا اجتماعية أيضا؛ فهي تتولد اجتماعيا، فضلا عن أنها تتوزع وتنتقل اجتماعيا..."[21].

ومن جهتنا يمكن أن نصف الترجمة بأنها وجه من أوجه التواصل متعدد اللغات، ووجه من أوجه الممارسة الاجتماعية في هذا السياق الخاص، لأنها غير ملزمة بالبنى النصية وحدها أو بالبنى السيميائية منعزلةً، بل هي تجمع بين شروط النصية والمعطيات السياقية، التي تتحكم في أنظمة الخطاب وأنماطه، حسب رؤية فيركلو[22]. ومع ذلك، فإن المرء حين يرى "إلى اللغة بوصفها ممارسة اجتماعية، فهو لا يلزم نفسه بتحليل النصوص فحسب، ولا بتحليل سيرورتي الإنتاج والتأويل فقط، بل بتحليل علاقة النصوص وسيروراتها وشروطها الاجتماعية، سواء كانت شروط سياق الموقع الاجتماعي المباشر أو شروط البنى المؤسساتية والاجتماعية الأبعد، أي بتحليل العلاقة بين النصوص والتفاعلات والسياقات."[23]

والحقيقة أنها العناصر نفسها التي نراها تنسحب على سياقات التعدد اللغوي، لكن ليس لتحليل حالة التماس contacte des langues، وإنما لتحليل وتحديد موقع الترجمة من التفاعل

متعدد اللغات بوصفه الإطار الأوسع، ومن ثَم تحليل موقعها من السياق المؤسسي، بوصفه الإطار المباشر –وربما الأوحد– للممارسات الترجمية، التي تتجلى في شكل جنس قائم بحد ذاته.

2. **الترجمة جنسا خطابيا:**

إن هذا التصور لَيضع الترجمةَ في قلب التواصل متعدد اللغات، ويجعلها ضربا من أضربه، لأن الترجمة في السياق متعدد اللغات لا تقوم على معادلة التكافؤ والتطابق، خاصة أنها لا تتم نحو لغة مشتركة بين المتفاعلين، مثلما هو الشأن في حالات التماس اللغوي، بل تتم نحو السياق المشترك، وبوصف المتلقي مجموعة لا فرداً. وهي من ثمة تتم في حد ذاتها بوصفها تواصلا متعدد اللغات، يمر عبر مراحل ثلاث هي:

أ. " **تحديد هوية المتلقي**: تقوم عملية تحديد هوية المتلقي على تحديد استراتيجية تواصلية تستهدف صورة محتملة(الهدف). يمكن أن تكون هذه الصورة [...] مجموعة اجتماعية، وسياسية أو ثقافية، وتتحول الترجمة عندئذ إلى توسط ثقافي.

ب. **تعريف لغة خاصة**: تقوم عملية إعادة الصياغة على إقامة نظام تمثيل فعال للمتلقي المستهدف. ولا يتعلق الأمر عمليا بتعريف كفاءة سيميائية فحسب، وإنما بتعريف كفاءة ثقافية أيضا، لتكوين تواصل فعال في اللغة الهدف. وتكون الترجمة من وجهة النظر هذه هي استخدام اللغة المناسبة لموقف تواصلي معين.

ج. **إنشاء علاقة تقوم على المعارف المشتركة**: تقوم عملية إنشاء العلاقة –باللجوء إلى بلاغة التمييز والتقويم–على حل التناقض الظاهري للتواصل متعدد اللغات، المنفتح على كل المتلقين، والذي يستهدف مع ذلك بعضا منهم.

يقيم التواصل بفضل هذه البلاغة الخاصة علاقة مفضلة مع الهدف، من المفروض أن يكون لها تأثير يتمثل في خيار وقرارات وأفعال(...) وهكذا عندما تندرج الترجمة في إطار الفعل والقرار أو الفعالية، فإنها تسمى استراتيجية."[24]

نفهم من هذا أن التواصل متعدد اللغات ليس ظاهرة اعتباطية، وإنما عملية استراتيجية، تخضع لتأطير مُمنهَج، ولا تتوقف على الكفاءات الفردية للمترجمين، أو على افتراضاتهم الشخصية في التأويل، فنحن لسنا بصدد الترجمة الأدبية أو الفنية، وإنما أمام ترجمة تفترض رؤية مؤسسية للغة وللثقافة، بل للغة/الثقافة، في نوع من الإدارة، تنتقل أحيانا من إدارة التعدد اللغوي إلى إدارة التعدد الثقافي، فيما نصطلح عليه "بالتعدد اللغوي المؤسسي".

3. الترجمة تواصلاً متعدد اللغات:

لقد شكلت مادية الحامل اللساني، كما نبهنا إليه أعلاه، مفرقاً انتشرت منه وافترقت مختلف الرؤى والمناظير والمقاربات الترجمية، خاصة بين اللسانية منها وغير اللسانية، وذلك بحسب تصور كل منها لمركزية الحامل اللساني في الحدث التواصلي، وكنتيجة لذلك فقد تعمق الخلاف الابستمولوجي حول الصنافات الترجمية (Les Typologies de la traduction)، بين أدبية وعلمية أحيانا، وفنية وتقنية أو تداولية أحيانا أخرى (وغيرها...)[25]، وهذا ما يمكن أن يُعد من الناحية النظرية تفجيراً لفلك التناص إلى أفلاك مستقلة من الأجناس المكتفية بذاتها، لأنه يفصل النصوص عن مر(ا)جعها، فينتفي بذلك مبدأ الوظيفة التواصلية للترجمة، التي تنطلق أصلا من المرجع (المشترك بين الأجناس الخطابية) لتعود إلى الحامل اللساني في بنيته النمطية.

وللأسباب عينها، ذهب حاتم وميسون إلى التشكيك في تلك الثنائيات الصنافية للترجمة، والتشكيك حتى في جدواها العلمية، سيما أن ثمة بؤرة مشتركة بين كل أنواع الترجمة هي: التواصل[26]، وهذا ما لا يسوقنا إلى اعتبار الترجمة فعلا تواصليا فحسب، بل إلى اعتبارها جنسا تواصليا قائما بذاته، ينماز باستراتيجياته، كما يتفرد فيه المترجم بوصفه **"مُوَصِّلاً"** ومتواصلا من طراز خاص، لكن مع بقاء اللغة قاسما مشتركا بين التواصلَين (أحادي اللغة ومتعدد اللغات)، " لا تحيا إلا باشتغالها ضمن محيط معين؛ فنحن لا نخبُر اللغة منعزلة –وإلا فلا يمكن أن نَعُدها لغة – وإنما نعيش تجربتها في علاقة بسيناريو معين وبخلفية معينة من الأشخاص والأفعال

والأحداث."[27] إنها على حد تعبير هاليداي، "سيمياء مجتمعية" Language as a Social Semiotic(1978).

ولهذه العلة دائما، أي لعلاقة اللغة بالمجتمع، نجد أن النماذج النظرية اختزلت في مفهوم السياق كثيرا من مفاهيم الثقافة والمجتمع وغيرها، التي تنتمي إلى الأنثروبولوجيا والإثنوغرافيا أكثر من انتمائها إلى نسقية الفعل الترجمي، وهذا ما نلمسه مثلا في مقاربات نيدا ونيومارك للترجمة، حيث يضطرهم جرد العناصر السياقية المؤثرة في العملية الترجمية إلى وضع تعريفات للثقافة من أساسها، أو إلى اقتراض تعريفات سوسيولوجية وأنثروبولوجية صرف، خاصة بالنسبة لنيدا، نظرا لطبيعة تكوينه ولغلبة الأنثروبولوجيا على العلوم الإنسانية في فترة الستينات.

بيد أن تركيبة الثقافة وهُجنتها أعقد من أن نحيط بها لتشكل إطارا لنموذج ترجمي تطبيقي، في حين إن مفهوم السياق مجردٌ وأبسط تركيباً، ويمكن أن يشمل أي نموذج تطبيقي، مهما اختلفت النظريات في تعريف مقولاته الجزئية، وهذا ما يسوغ لدى جملة الوظيفيين والتداوليين استلزاماً، تبني مفهوم السياق في تحليل الاستراتيجيات النصية والخطابية في المقامات التواصلية متعددة الثقافات أو متعددة اللغات.

تسيطر هذه الفكرة على طرح حاتم وميسون إلى درجة مراجعة فكرة أنماط النصوص، لذلك نجدهما (على شاكلة جون ميشال آدم) ينطلقان بدل من نمط النص أو جنسه، من الوصلات الأسلوبية أو البلاغية rhetorical sequences، التي يعتبرانها تركيبا هجينا يشبه تركيب السياق، يستدرج بها المتكلمُ/الكاتبُ المستمعَ/القارئَ من خلال اختيارات سيميائية أوثق صلةً بالسياق من صلتها بالبنية النموذجية لنمط النص أو جنس الخطاب[28]. ولا يعني هذا نفي أهمية الأجناس الخطابية وأنماط النصوص، بل للتواصل أشكال يجب التواطؤ عليها لتحقيق مبدأ المناسبة مع المقامات[29]، وإنما لا بد من القول إن التناص لا يعني التطابق، وليس بالضرورة أن يكون التناص عبر-ثقافي؛ كما لا بد من أن تتميز الاختيارات السيميائية والنصية والبلاغية بتميز المقامات واختلاف الفاعلين فيها.

وقياسا على ذلك، لا يمكن للترجمة في السياق متعدد اللغات أن تماثل الترجمة في باقي السياقات، من حيث اختياراتها وخياراتها النصية والبلاغية والسيميائية! ذلك أن مقولة الثقافة/ المجتمع تحيل

على جملة المعايير والقيم المشتركة ضمن كل حد من حدي التواصل الترجمي (الحد الأصل/والحد الهدف)، وهي تؤطر المعيار اللساني؛ وهذا ما يجرنا جراً إلى توخي مقولة التكافؤ ومسايرتها بوصفها معيارا للترجمة الناجحة، بالنظر إلى جنس النص وإلى فضاء اشتغاله.

وعلى ضوء ذلك، فإن الوحدة التحليلية في هذا السياق لا يمكن أن تكون النص ولا الخطاب، وإنما هي الفعل الكلامي "مستغرقاً لشمولية النصوص أو الخطابات أو الأجناس"،[30] لأن الأمر يتعلق بـ"ماذا نفعل بالكلمات" لا بماذا تعني الكلمات، أي أن القصدية هي الحدّ الذي تنماز عنده الأجناس والأنماط.

ومن هذا المنظور التداولي للعملية التواصلية متعددة اللغات، يمكن أن نستنتج أن معايير النصية، ليست ضربا من البنى الجاهزة للاستعمال، أو البنى الصلبة التي لا يمكن تغييرها، بل هي على درجة من المرونة، وهي تفاوضية بطبيعتها، ذلك أن عددا من الأجناس النصية لا تكون موجودة في اللغة/الثقافة الهدف، نظرا لانعدام المرجع المتحدث عنه والمحال إليه، وهو ما يفضي بالترجمة إلى تحوير جنس النص ونمطه[31]، من خلال تحوير بعض العناصر اللغوية لتحقيق ثنائية الاتساق والانسجام. ومع ذلك، فإن الأدوات اللغوية مثل الإشاريات والعوائد وأسماء الإشارة وغيرها تصبح غير ذات معنى إذا كانت لا تشتغل مع السياق ولا تحيل إليه، وهذا ما يجعل مستعملي النص (كما يشير إليه حاتم وميسون) يلتزمون بضرب من التفاوض الذي ينطلق من النص نحو السياق، توازيا مع تركيب النص الذي يساير بعض المقتضيات التواصلية[32].

لا شك أن هذا الطرح يؤسس، من منظور ابستمولوجي، لمقاربة سوسيولوجية أو سوسيولسانية للترجمة، لا تشكل فيها اللغة وسيلة أو وسيطا يخضع لعدد من المواضعات الكلامية والاجتماعية فحسب، وإنما تشكل نظاما معقدا يجمع بين حدّين مجتمعيين مختلفين في فضاء ثالث، وآليةً لنمذجة الأفعال المقامية والممارسات الخطابية وحتى الاجتماعية، وهذا ما يقتضي لزوماً إعادة تعريف هذا السياق المتميز لإعادة تعريف الظاهرة: "الترجمة".

وبهذا الطرح نستطيع أن نسوّغ وجوب التحول إلى نظرية سوسيولوجية للترجمة، لأن دراسة السياق لا يمكن أن تقوم إلا ضمنها، خاصة أن الترجمة في السياق متعدد اللغات لا تقوم على معادلة التكافؤ والتطابق كما أشرنا أعلاه، ولا تتم نحو لغة مشتركة بين المتفاعلين، بل نحو سياق مشترك

بينهم، بوصف المتلقي مجموعة لا فرداً، وهي من ثمة تتم في حد ذاتها بوصفها تواصلا متعدد اللغات، وجنسا قائما في ذاته، يستوجب الدراسة والتحليل.

الهوامش:

1. Cf. KECSKE´ S, Multilingualism: Pragmatic Aspects, in: Encyclopedia of Language and Linguistics, p372 (pdf: http://www.sciencedirect.com)
2. CHANG Zixia, A Cognitive-Pragmatic Model for Translation Studies Based on Relevance and Adaptation, in: Canadian Social Science Vol.5 No.1 February 2009, p90
3. Idem.
4. Idem.
5. WIERZBICKA A, Intercultural Pragmatics and Communication, in: Encyclopedia of Language and Linguistics, Op. Cit. p.736
6. KECSKE´ S, Op. Cit. Ibid. pp735-36

*- يقترن التواصل متعدد اللغات في هذا الحقل المعرفي بمفهومين يبدوان مترادفين، غير أنهما في الحقيقة متباينان، هما: التواصل بين-الثقافي/ والتواصل عبر-الثقافي (Intercultural communication/Cross-cultural communication)، وقد آثرنا باجتهاد جمعهما في مصطلح "تداوليات التعدد اللغوي".

7. Cf. HATIM Basil and MASON Ian, (1997), The Translator as Communicator, London / New York: Routledge. p127
8. Cf. Ibid., p138-41
9. Cf. BAUMAN R, Speech Genres in Cultural Practice, in: Encyclopedia of Language, Op. cit. ibid. p749
10. Cf. Ernst-August Gutt, Pragmatic Aspects of Translation: Some Relevance-Theory Observations, in: The Pragmatics of Translation, Ed. by Leo Hickey, MULTILINGUAL MATTERS LTD, Philadelphia, 1998, p.41
11. Cf. Op. Cit. Ibid. p.44
12. Cf Ibid., p.46

13. Cf. Ibid., p.47
14. Cf. Ibid., p.49

*- يترجم علماء الاجتماع هذا المصطلح بـ:"**رأس المال الرمزي**"، لأن له حدين يتناوبان أو يجتمعان، هما: الحد الاقتصادي والحد الثقافي، حيث يؤثر كل حد في الثاني سلباً وإيجاباً. ينظر: Bourdieu, Pierre. *Choses dites*. Paris: Minuit. 1987

*- نعتقد أن مفهوم الاعتياد السوسيولوجي قد شكل بالنسبة لنظرية "معايير الترجمة" (Translation norms) لدى توري Toury، إطارا معرفيا شاملا استلهم منه توري كافة مفاهيمه الترجمية. وإذا كان بورديو يقصد بالاعتياد معيش الفرد وخبرته الاجتماعية في المجال المجتمعي الذي يعيش فيه، والتي تكسبه ذكاءً اجتماعيا وسلوكات فردية، فإن اعتياد المترجم ينماز عنه بكونه ناتجا عن تقاطع ثقافتين أو أكثر في تجربته النفسية والاجتماعية.

15. Voir: BOURDIEU Pierre, Langage et pouvoir symbolique (Préface de John B. THOMPSON), Editions Fayard, 2001, p24
16. Cf. Michaela WOLF, The location of the "translation field": Negotiating borderlines between Pierre Bourdieu and Homi Bhabha, in: Constructing a Sociology of Translation, ; J. BENJAMINS Publishing Company Amsterdam / Philadelphia, 2007, pp.115-116
17. Cf. BOURDIEU Pierre, (2001) Op. Cit. Ibid. p25
18. Juliane HOUSE and al., What is 'multilingual communication'? in: Multilingual Communication, Hamburg Studies in Multilingualism, (ISSN 1571-4934) ; v. 3, John Benjamins Publishing Co. 2004, p13
19. Cf. Theo HERMANS, Translation, irritation and resonance, in: Constructing a Sociology of Translation, Edited by Michaela WOLF & Alexandra FUKARI, John BENJAMINS Publishing Co., Amsterdam, 2007, pp. 66-67
20. - نورمان فيركلو، الخطاب بوصفه ممارسة اجتماعية، تر. رشاد عبد القادر، مجلة دراسات، (دع؟، دط)، ص 159
21. - ينظر: المرجع نفسه، ص 160
22. – المرجع السابق، نفسه.

23. – ينظر: ماتيو غيدير، التواصل متعدد اللغات: الترجمة التجارية والمؤسساتية، تر. أ.د. محمد أحمد طجو، النشر العلمي والمطابع، الرياض، 2010، ص 12

24. Cf. HATIM Basil and MASON Ian, Op. Cit. Ibid. pp. 1–2

25. Idem.

26. HALLIDAY, Mak (1978: 28), quoted by: Peter G. EMERY, Text Classification and Text Analysis in Advances Translation Teaching, in: Meta vol. 36, n° 4, 1991, p. 569: "*Language comes to life only when functioning in some environment. We do not experience language in isolation — if we did we would not recognize it as language — but always in relation to a scenario, some background of persons and actions and events.*"

27. Cf. HATIM Basil and MASON Ian, Op. Cit. Ibid. p. 32

28. Idem

29. Idem

30. Claudia BÖTTGER, Genre-mixing in business communication, in: Multilingual Communication, Op. Cit., Ibid., p.116

31. Cf. Ibid. p.14